رئيس اللجنة الطبية بصندوق رعاية وتأهيل المعاقين لـ (قضايا الإعاقة ):

# (9974) حالة إعاقة تم تشخيصها ومعاينتها خلال عام 2010م

***تقوم اللجنة الطبية بصندوق رعاية وتأهيل المعاقين منذ إنشائها قبل ٣أعوام تقريبا بمهام كبيرة تهدف إلى تنظيم أداء الصندوق وتأطير أنشطته وتمكينه من توفير الخدمات للمستفيدين بما يتلاءم مع الزيادة الكبيرة في إعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف محافظات الجمهورية .***

***وفي هذا الصدد نفذت اللجنة الطبية خلال العام المنصرم العديد من المهام والأنشطة المتنوعة لتحقيق الهدف الذي أنشئت من اجله .***

***اللقاء التالي مع الدكتور / طلال احمد حيدر رئيس اللجنة الطبية بصندوق رعاية وتاهيل المعاقين يتناول مهام اللجنة والأنشطة التي انجزتها خلال عام ٢٠١٠م المنصرم :***

لقاء / مطهر هزبر

## (1028) حالة إعاقة تم الكشف عنها ومعالجتها أثناء النزول الميداني

**مهام ومسئوليات**

● **حدثنا عن مهام اللجنة الطبية ؟والآلية التي تسير أداءها؟**

– في البداية أحب أن أشير إلى أن قرار تشكيل اللجنة الطبية جاء في إطار حرص واهتمام قيادة صندوق على رعاية وتأهيل المعاقين ممثلة بالدكتورة أمة الرزاق علي حمد وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل رئيس مجلس إدارة الصندوق والأستاذ عبد الله الهمداني المدير التنفيذي للصندوق بالارتقاء بخدمات الصندوق وضمان وصولها إلى مستحقيها من الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من أجل أن تقوم هذه اللجنة بالعديد من المهام والمسئوليات إلى تؤطر لأنشطة الصندوق وتصنف الحالات المستفيدة من خدمات الصندوق .

حيث تتكون اللجنة الطبية من عدد من الأطباء الاستشاريين في عدد من التخصصات برئاسة أ.د / طلال احمد حيدر استشاري العيون وعضوية كل من الدكتور محمد القعيطي استشاري جراحة المخ والأعصاب، والدكتور / عبدالكريم الصبري استشاري العظام، والدكتور/ فضل الفقيه استشاري الأنف والأذن والحنجرة والدكتورة/ أمة الكريم حُمد استشاري نساء وولادة والدكتور /جمال احمد حيدر استشاري باطنية وقلب والدكتور/ عارف صويلح استشاري باطنية المخ وأعصاب.

منذ إنشائها قامت اللجنة بوضع آلية عمل لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين تم من خلالها تحديد الإعاقة وتصنيفها وتحديد نوعية الخدمات الطبية والعلاجية وفقا لكل حالة من حالات الإعاقة وتصنيفها .

تواصل اللجنة أعمالها بصورة مستمرة وبوتيرة عالية على مدار أيام الأسبوع وعلى ثلاثة أصعدة وعلى النحو التالي:.

● الحضور اليومي للأطباء من ذوي التخصصات المطلوبة لفحص ومعاينة وتشخيص الحالات وفقا لجدول المناوبة المقر من قبل رئيس اللجنة.

● حضور كافة أعضاء اللجنة الطبية وبمختلف التخصصات يوم الثلاثاء من كل أسبوع لمعاينة وتشخيص الحالات وإصدار قرارات العجز للحالات ونوع الإعاقات التي تعاني منها ودرجتها.

● الزيارات الميدانية للمحافظات والمديريات.

كما أن لدى اللجنة الطبية جهاز وفريق فني مساعد لها مكون على النحو التالي.

● سكرتير اللجنة الطبية . يتولى تنظيم الجوانب الفنية والإدارية للجنة الطبية.

● فنيان تخصص صيدلة يتوليان مهمة مراجعة وفحص استمارات الوصفات الطبية العلاجية والقيمة السعرية لكل وصفة ومدى مطابقتها للسعر المقر من قبل الهيئة العليا للأدوية التابعة لوزارة الصحة.

● موظفان اثنان مختصان في طباعة التقارير الطبية وتوزيعها للمستفيدين من ذوي الإعاقة .

● أربعة مختصين يتولون مسؤولية تنظيم واستقبال الحالات ومتابعة المواعيد وكذا إصدار التقارير واستمارات الوصفات الطبية وأرشفة المعلومات المتعلقة بها.

**( الانجاز السنوي)**

● **ما الذي أنجزت اللجنة الطبية خلال العام المنصرم ؟**

– من خلال العمل المتواصل للجنة الطبية خلال العام المنصرم ٢٠١٠م قامت اللجنة بالعديد من الأعمال التي تتضمن فحص وتشخيص ومعاينة العديد من حالات الاعاقة وفي هذا الإطار فقد بلغ إجمالي عدد الحالات التي تم فحصها وتشخيصها ومعاينتها من قبل اللجنة خلال العام ٢٠١٠م نحو (٩٩٧٤) معاقا ومعاقة منها (١٠٢٨) حالة إعاقة تم فحصهم ومعاينتهم من خلال الزيارات الميدانية للمديريات والمحافظات.

كما أسفر عمل اللجنة وتقييمها خلال نفس الفترة عن وجود حالات كانت تدعي الإعاقة بهدف الاستفادة من الخدمات التي يقدمها الصندوق وتبين بالفحص والتشخيص الطبي عدم إعاقتها وقد وصلت إلى(١٣٨٥) حالة.

وفيما يخص الوصفات الدوائية قامت اللجنة الطبية وفريقها الفني بمراجعة أكثر من (٨١٢٤) حالة كانت معتمدة لدى الصندوق من أعوام سابقة وتستفيد من الخدمات الدوائية و أصبح من الضروري معاينتها وتقييم مدى الاستفادة من عدمها وبعد الفحص والتشخيص تبين أن معظم هذه الحالات كانت تبالغ في الوصفات العلاجية المستخدمة وبعد المراجعة تمكنت اللجنة من تشخيص احتياجاتها الحقيقة لكمية ونوع الوصفة الدوائية المناسبة وبذلك وفرت اللجنة عشرات الملايين التي كانت تصرف على هذا المجال.

كما قامت اللجنة بأعمال أخرى منها طباعة وتوزيع العديد من القرارات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة حيث تم خلال العام ٢٠١٠م طباعة نحو (٨٦٠١) قرار في حين أن ما تم توزيعه بلغ (٧٩٤٣) أما القرارات التي رفعت للأرشفة في أرشيف اللجنة فبلغ عددها (٥٢٠) قرارا وهي التي طبعت مابين شهري ابريل ونوفمبر ولم يتم حضور المعنيين لأخذها.

**(نزول ميداني )**

● **اطلعنا على نتائج النزول الميداني للجنة الطبية إلى المحافظات ؟**

– نظرا للانتشار الجغرافي ولاتساع الخدمات والأنشطة التي يقدمها الصندوق ولتصاعد أعداد المستفيدين من خدماته فقد تلقى الصندوق العديد من الطلبات سواء أكان من قبل السلطات المحلية أو الجمعيات الأهلية أو عبر برنامج التأهيل المجتمعي (C.B.R) العامل مع المعاقين.

بضرورة تكليف اللجنة الطبية بالنزول الميداني إلى العديد من المديريات في المحافظات بهدف معاينة وفحص وتشخيص الأشخاص المصابين بأي نوع من الإعاقات المستفيدة من خدمات الصندوق ويأتي هذا النزول استناد إلى الخطط والسياسات الموضوعة من قبل إدارة الصندوق والهادفة إلى خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة والوصول إليهم حيثما كانوا وبالأخص في المناطق الريفية ومن أحل ذلك ، فقد شهد العام المنصرم ٢٠١٠م نزول اللجنة الطبية إلى عدد من المديريات وذلك على النحو التالي:

**مديرية بني حشيش ـ صنعاء.**

بلغ عدد الحالات التي تم بحثها في مديرية بني حشيش (٣٢٦) حالة مقسمة ما بين إعاقة سمعية وبصرية ومخ وأعصاب.

**مديرية الحيمة الداخلية ـ صنعاء.**

بناء على طلب برنامج التأهيل المجتمعي ( C.B.R) العامل في مديرية الحيمة الداخلية محافظة صنعاء إلى إدارة الصندوق بتكليف اللجنة الطبية بالنزول إلى المديرية لمعاينة وفحص وتشخيص الحالات التابعة للبرنامج وتحديد نوع إعاقتها ودرجتها وتحديد مدى استحقاقها للخدمات والبرامج والأنشطة التي يقدمها الصندوق قامت اللجنة برئاسة أ.د/ طلال احمد حيدر رئيس اللجنة وعضوية الدكتور/ عارف صويلح والدكتور/ فضل الفقيه بالإضافة إلى فريق مكون من أربعة باحثين اجتماعيين بالنزول إلى مركز المديرية وحطت اللجنة رحالها في مستشفى المديرية وباشرت أعمالها وفقا لكل تخصص وخلال مدة العمل تم معاينة (١٤١) شخصا ثبت بالفحص والتشخيص الطبي أن (٨٧) شخصا هم من تم تصنيفهم ضمن الإعاقة التي تستفيد من خدمات وبرامج الصندوق بينما بلغ عدد الحالات التي لا تعتبر إعاقة (٥٤)حالة

**- مديرية حيفان- محافظة تعز.**

وقد جاء نزول اللجنة الطبية إلى مديرية حيفان محافظة تعز استنادا إلى التنسيق الذي قامت به جمعية الأغابرة والأعروق الأهلية مع إدارة الصندوق والتي قامت بدراسة الطلب وتنفيذه من قبل إدارة الرعاية الاجتماعية بالصندوق وفرع الصندوق بمحافظة تعز حيث تم تكليف مجموعة من الباحثين الاجتماعيين بالنزول الميداني إلى قرى وعزل مديرية حيفان وقد استغرق فريق البحث المكون من ثلاثة باحثين من فرع الصندوق والمركز الرئيسي أكثر من شهرين لإنجاز مهمة البحث الاجتماعي للأشخاص الذين يمكن عرضهم على اللجنة الطبية لتحديد طبيعة الإعاقة ونوعها وتحديد الاحتياجات لكل شخص وبحسب الإعاقة ومن هذا المنطلق قامت إدارة الصندوق بتكليف اللجنة الطبية بالصندوق بالنزول الميداني إلى المديرية صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٠/١٠/١٧م وشكلت اللجنة برئاسة أ.د / طلال احمد حيدر رئيس اللجنة وعضوية كل من د / فضل الفقيه و د/ عارف صويلح وصاحبها فريق بحثي مكون من الإخوة / عبدالعزيز الصبري سكرتير اللجنة الطبية وثلاثة باحثين اجتماعيين هم مشير سلام و طاهر المشرع وعادل قعيش كما صاحب اللجنة في زيارتها الأخ مختار الشرعبي مدير فرع الصندوق بالمحافظة، حيث تم إنجاز المهمة من قبل اللجنة في خلال ثلاثة أيام من العمل المتواصل ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وحتى الخامسة والنصف مساءً وقد أسفرت عمليات الفحص والتشخيص التي أجريت لـ(٤٩٠) شخصا باعتماد (٣٨٢) شخصا تم إدراجهم ضمن حالات الإعاقة المستفيدة من خدمات الصندوق في حين تم تصنيف (٤٢) حالة ضمن الإعاقة المؤقتة و لـ (١٠٨) حالات ليست بإعاقة .

**جمعية المعاقين حركياً (مركز السلام)- أمانة العاصمة:**

حيث قامت اللجنة الطبية برئاسة أ.د/ طلال حيدر وعضوية الدكتور عبدالكريم الصبري استشاري جراحة العظام بالإضافة إلى باحثين اجتماعيين بالنزول الميداني إلى جمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركيا (مركز السلام) أمانة العاصمة وقامت بفحص وتشخيص (٧٩) معاقا ومعاقة من منتسبي الجمعية والمستفيدين من خدمات الصندوق وأصدرت لهم التقارير التشخيصية الخاصة بالإعاقة ودرجتها وتحديد الخدمات المستحقة لكل حالة وفقا لإعاقتها..

**(صعوبات )**

● **ماأبرز الصعوبات التي تواجهونها ؟**

– من خلال عمل اللجنة الطبية بالصندوق خلال العام المنصرم ٢٠١٠م فقد واجهت اللجنة عدة صعوبات والسلبيات تتمثل بالأعداد المتزايدة من الأشخاص ذوي الإعاقة والذين يتوافدون من معظم المناطق والمحافظات إلى المركز الرئيسي للصندوق بصنعاء في الوقت الذي نعاني فيه من قلة عدد الموظفين العاملين في اللجنة الطبية ومن الصعوبات التي تواجهنا أيضا عدم التزام كثير من المعاقين بالمواعيد التي تُعطى لهم إضافة إلى الإحراجات والوساطات التي تشكل ضغطا على أعضاء اللجنة الطبية.

كما أن اللجنة الطبية بحاجة إلى عدد من التجهيزات الخاصة بأنشطتها ومنها أجهزة الكمبيوتر حيث أننا بحاجة إلى عدد من (٣ ـ ٥) كمبيوترات إضافة إلى آلة تصوير و قرطاسية من أجل تسهيل عمل اللجنة وتوثيق كافة أنشطتها .

**(مقترحات وتوصيات)**

● **ما الذي تطمحون إلى تحقيقه مستقبلا؟**

نطمح أن نحقق العديد من الخطط والبرامج التي تعزز أنشطة الصندوق كما وكيفا وأيضا التغلب على الصعوبات التي تواجهنا ومن أجل ذلك تقدمت اللجنة الطبية بعدد من المقترحات والتوصيات إلى قيادة الصندوق من أجل تحسين أداء الصندوق وتجويد نوعية الخدمات التي يقدمها للأشخاص ذوي الإعاقة في عموم محافظات الجمهورية ومن أهم هذه المقترحات النزول إلى المحافظات التي بها فروع للصندوق والإطلاع على العمل في هذه الفروع وإنشاء لجان طبية فيها وإعطائها الصلاحيات للعمل وذلك لتخفيف الضغط على المركز الرئيسي للصندوق وتوفير الجهد على الأشخاص ذوي الإعاقة من عناء التنقل إلى المركز الرئيسي في صنعاء .

والعمل على عقد ورشة عمل توضح أهمية عمل الصندوق والتركيز على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تأهيلهم والعمل على إنشاء صيدلية خاصة تابعة للصندوق.

والسعي لإنشاء مركز طبي للصندوق كنواة لكي يكون للصندوق مستشفى متكامل.

وأخيرا الإسراع بإصدار اللائحة الطبية وتعميمها على فروع الصندوق بالمحافظات لتنفيذها والالتزام بها.

منبر الأقوياء

## التأهيل والدمج

■ لا شك أن الاهتمام بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة يعد مظهرا حضاريا بامتياز كونه يعكس العلاقة الحقيقية بين الفرد والمجتمع، ولا يمكن لهذه العلاقة أن تتعمق ويكتب لها الاستمرارية إلا من خلال دمج الشخص ذي الإعاقة في الوسط الذي يعيش فيه.

لكن بالمقابل ينظر إلى عملية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعملية المعقدة كونها تستند إلى عملية تأهيل مسبق أكثر تعقيدا،.بل إن نقل « التأهيل والدمج « من التنظير إلى التطبيق يختلف بالزمان والمكان وفقا لشروط اجتماعية وثقافية وتربوية وقانونية واقتصادية غاية في الدقة.

فالتأهيل وفقا لمنظمة الصحة العالمية هو الإفادة من الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والتربوية والمهنية من أجل تدريب وإعادة تريب الأفراد لتحسين مستوياتهم الوظيفية.

إلا أن البعض يعطي صفة الإلزام في تقديم الخدمات السابقة للشخص ذي الإعاقة وأسرته بما يمكنه من التغلب على آثار الإعاقة.

ويعرف شوقي غانم ، الأخصائي في التأهيل ورئيس مركز التوحد في مدينة اللاذقية ،عملية التأهيل بأنها «مجموعة من البرامج التدريبية بحيث يكتسب الفرد ذو الإعاقة المهارات والخبرات التي يعتمد من خلالها على نفسه وقدراته في تسيير أموره في الحياة، أي تهيئته لكي يعيش بكرامة».

ويمكن القول بصفة عامة إن التأهيل هو عبارة عن عملية مستمرة، وجهد مشترك يتوزع بين اختصاصات متعددة غايته دعم وتوظيف قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل يمكنه من التكيف مع إعاقته.

ولعملية التأهيل مجموعة من الإجراءات التأهيلية التي تستهدف تطوير وتحسين قدرة الشخص المعاق الوظيفية وتتركز حول التخطيط للتأهيل ، وإدارته وتنظيمه، وتنفيذ التأهيل ، ثم تقييم فاعليته .

● المركز الدولي للأبحاث والدراسات

الحلقة الثانية

# دور جمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركيا في تأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة

***أن إبداعات وإنجازات ذوي الإعاقة لدليل ساطع للعيان على عطاء هذه الفئة وقدراتهم التي تأهلهم ليكونوا فاعلين في هذا المجتمع ومن خلال هذه المقدمة سوف أتطرق وبشكل موجز لانجازات جمعية رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين حركيا في مجال التدريب والتأهيل كون أهمية التأهيل وكما نكرر مرارا بأنها عملية تساعد المعاق وبشكل أفضل وتساهم في تحقيق توافق مع متطلبات البيئة التي يعيش ويتعلم ويعمل بها وتنمية قدراته للاعتماد على نفسه.***

إعداد / فهيم القدسي

*** الأنظمة والقوانين اليمنية الخاصة بتشغيل ذوي الإعاقة**

بداء الاهتمام بذوي الإعاقة ومعالجة قضاياهم يأخذ منحاً إنسانياً في كل دول العالم وبدأت المنظمات الدولية بسن تشريعات وقوانين تكفل الرعاية والاهتمام بهذه الشريحة الهامة من المجتمع ومن ثم فقد أكدت اليمن بقيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية على ضرورةٍ أن تحظى هذه الشريحة بجل الرعاية والاهتمام وسعياً من الجمهورية اليمنية ومنذ سنوات عدة إلى وضع اللبنات الأساسية الهادفة إلى حماية واحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يكفل رفع مستوى مشاركتهم في جميع مناحي الحياة وتحقيق المساواة والإنصاف ويضمن تمتعهم بحياة آمنة كريمة ومستقرة ولتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين بدون استثناء ومن أجل توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحياة وفي سبيل تحقيق ذلك أصدرت الجمهورية اليمنية العديد من الأطر التشريعية والمؤسسية التي تكفل حقوقا متكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة تجسد ذلك في إصدار عدد من القوانين أهمها قانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م المادة (٢٤) تلتزم كل وحدة إدارية بتعيين المعاقين لديهم بما يتناسب مع قدراتهم ضمن نسبة معينة تحددها الوزارة سنوياً وذلك بهدف تحقيق إدماجهم في المجتمع ومشاركتهم في التنمية الاجتماعية ، وكان بعدها أن جاء قرار مجلس الوزراء رقم ( ٢١٥) لسنة ١٩٩١م بشأن توظيف المعاقين بصورة استثنائية في الوحدات الإدارية للدولة والقطاع الخاص بنسبة ٥٪ على الأقل ثم قانون العمل موكداً على حق تشغيل ذوي الإعاقة مع تحديد نسبة حجم العمالة وهو قانون العمل رقم (٥) لسنة ١٩٩٥م المادة (١٥) يتولى أصحاب الأعمال بحسب الإمكانيات والفرص المتاحة تشغيل المعوقين الذين ترشحهم الوزارة أو مكاتبها بما لا يزيد عن نسبة ٥٪ من حجم العمالة الكلية لصاحب العمل ويتم التشغيل في الأعمال والمهن التي تتناسب وقدراتهم وإمكانياتهم بحيث يتمتعون بكافة الحقوق المقررة في هذا القانون تلي ذلك صدور القانون رقم (٦١)لسنة ٩٩م بشان رعاية وتأهيل المعاقين والذي وضع أول إطار قانوني وحقوقي لذوي الإعاقة كفل لكل معاق التمتع بكافة الحقوق المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة ولتحقيق ذلك يجب توفير متطلبات الرعاية ومنها

١- إنشاء المعاهد والمؤسسات والهيئات والمراكز وتوفير المناهج والوسائل التعليمية والتدريبية والمدرسين والمدربين والأخصائيين والآلات والأجهزة التعويضية المختلفة بحسب نوع وطبيعة الإعاقة والفئات العمرية والنوع الاجتماعي وتوسيع نطاق برامج التأهيل المرتكز على الأسرة والمجتمع

٢- توفير فرص التعليم والتدريب وفرص العمل

٣- إعداد الكوادر اللازمة للعمل في مجالات الرعاية والتأهيل والتشغيل بمختلف أنواعها

٤- توفير فرص استثنائية لذوي الإعاقة تتناسب مع أوضاعهم الخاصة من خلال إعفائهم من بعض الشروط التي يتطلبها الحصول على فرص التعليم والعمل وغيرها

حيث جاءت المادة رقم (١٩) في هذا القانون بنفس الصياغة التي أوردها قانون العمل رقم (٥) في مادته رقم (١٥)

وكانت اليمن من أوائل الدول الموقعة والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري أتي ذلك بعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٠م بقرار رقم (١٢٠) ومصادقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٨م أصدر فخامة الأخ /علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في ٥/ ٢٠٠٨/١١م القانون (٤٧) لسنة ٢٠٠٨م بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية والبروتوكول الاختياري الملحق بها

فكانت المادة رقم (٢٧) من الاتفاقية العمل والعمالة والتي أكدت حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل على قدم المساواة مع الآخرين ويشمل هذا الحق إتاحة الفرصة لهم لكسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه بحرية في سوق العمل وحماية حقوقهم سوى بتكافؤ الفرص وتقاضي اجر متساو لقاء القيام بعمل متساوي القيمة وظروف العمل المأمونة والصحية .

تلك التغيرات والانجازات هي ثمرة من ثمار ارتقاء مستوى الوعي الرسمي والشعبي بمشكلة الإعاقة إلى مستوى أدراك القيادة السياسية بحجم المشكلة ووسائل حلها وهي دليل قاطع على تناغم أداء الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني مع توجهات وتطلعات القيادة السياسية الأمر الذي يتطلب منا جميعا أن نكون كمؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية أمام امتحان صعب من أجل ترجمة تلكم المضامين والنصوص إلى واقع ملموس وليس لدينا خيار آخر سوى النجاح .